ماقبله اي من غير ضعف اومنع فهذان قسمان وقولي
اولاهذا هو الثالث وهو مصدوق قول المص والنصب
ان لم يجز الخ وقولي فان امكن عطفه فاما الخ تفصيل
لما اجمله اولا واشارة الى ان تحته قسمان كنت
انا وزيد الخ امكن فعل ماض والتاء لهما وانا ضمير
فصل لا محل له من الاعراب وهو الذي جوز عطف زيد
على الضمير المتصل وهو التا من غير ضعف وزيد
معطوف على التا في كنت وقولي كالاخوين من الاولى
كالاخ مراعاة لما قبل الاسم المعطوف وهو التا
في كنت وقولي من كونه مفردا الخ ما بعد المفعول
منه يكون بحسب ما قبله لا بحسبها وعندهو
الصحيح الذي يقتضيه السماع والقياس وبعضهم
يراعيها ويثني الاخوين كما ذكر انتهى اه عطفا
على الضمير المتصل اي وهو التا في كنت واما انا
فضمير فصل كما تقدم اه لان العطف ممكن
اي جايز لوجود شرطه وهو الفصل المذكور وهذا
علة لقولي اولي من نصبه الخ فرفع عمرو اولى
من نصبه اي للتشريك وان امكن الخ هذا
اشارة لقول المص والنصب مختار الخ وقوله
بضعف اي لفظي وجود فاصل بينه وبين الضمير
المتصل كما سيذكره المص فالنصب على المعية

اولي

اولي من التشريك اي رفعه وعطفه على الضمير المتصل
وهو التا في سرت في المثال الذي ذكره وقوله لسلامته
الخ علة لقوله اولوية وان لم يمكن عطفه الخ هذا
اشارة لقول المص والنصب ان لم يجز الخ وقوله على
المعية اوعلى اضمار الخ فيه اشارة الى ان الواو في كلام
المص للتخيير وتقدم ان جعلها للتنويع اولى لما تقدم
ولا يصح جعلها عاطفة ايضا لان المالا يشارك الذي
في العامل فالحق انه منصوب بعامل محذوف قدره المص
بقوله وسنتها ماء وهو مؤول بالنها اي علمتها
تبا وانلتها ماء وقوله الخ فما منصوب على المعية
ليس بظاهر لما علمت لان العطف الخ علة لقوله
لا يجوز الخ وقوله اذ لا يصح ان يقال الخ علة للعلة اي
لان الامور المعنوية يقال فيها اجمعت بالهمز وفي
الاعيان جمعت بالتشديد والتخفيف من غير همز
الاستثنا كان الاولى التعبير بالمستثنى لان
الكلام في المنصوبات والمتصف بالنصب انما هو به
لا بالاستثنا الذي هو الاخراج بالا الخ لانه
فعل الفاعل واجيب بانه اطلق الاستثنا واراد
المستثنى من اطلاق المصدر واراده به المفعول
وسيأتي ان غير لا تكون في اول كلام الخ حيث قال
فكما استثنى الخ ولا يسلم انهم عرفوا الاستثنا بانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)